الحكومة تماطل في إقراره رغم أنه ضمن برنامجها

العوضي يطالب بإنشاء شركة لاستقدام العمالة المنزلية

قال أمين سر مجلس الأمة النائب كامل العوضي انه نظرا لمماطلة الحكومة في إقرار مشروع إنشاء شركة استقدام العمالة المنزلية والذي وافق عليه مجلس الوزراء العام الماضي وكلف الهيئة العامة للاستثمار بإعداد الجدوى الاقتصادية والشكل القانوني للشركة بالتنسيق مع إدارة الفتوى والتشريع، ووزارة الداخلية مقدمة المقترح والتي أسفرت اجتماعات هذه الجهات إلى إعداد الشكل القانوني والجدوى الاقتصادية للمشروع، إلا انه ولأسباب لم تبدها الحكومة أوقفت إقرار هذا المشروع غير عابئة بالآثار والظواهر السلبية الناجمة عن تصاعد مشاكل الخدم وما يعانيه المواطنين من هذه الفئة ومن تلاعب واستهتار بعض أصحاب مكاتب الاستقدام التي أصبح همها الأول هو الربح المادي فقط، في ظل ضعف القوانين والقرارات الرادعة وعدم وجود آليه موحدة ومنظمة لاستقدام العمالة المنزلية.

وأضاف العوضي في تصريح صحافي أنه بالرغم من أن الدراسة والجدوى الاقتصادية التي اقترحتها الهيئة العامة للاستثمار مع الجهات الأخرى من شأنها القضاء على المشكلات

كامل العوضي

الناجمة عن هذه العمالة والحد من الارتفاع الجنوني لأسعار الاستقدام والذي أصبح هاجسا يشغل كل أسرة كويتية، ورغم إصرار وزارة الداخلية على تنفيذ هذا المشروع، لما له أهمية قصوى في القضاء كليا على السلبيات القائمة في عملية الاستقدام والتشغيل، ومال له من مردود ايجابي على سمعة الكويت والتي تنتقدها المنظمات والجمعيات الحقوقية في تعاملها مع فئة العمالة المنزلية وعدم الجدية في وضع الحلول المناسبة مما يكفل حقوق جميع الأطراف إلا أن الحكومة تصر على التعنت والبطء وعدم السير في اتخاذ خطوات جدية للبدء قدما في تنفيذ المشروع على ارض الواقع.

وأضاف انه وإزاء تجاهل الحكومة هذا فقد تقدمت مع عدد من إخواني النواب وهم الدكتورة صفاء الهاشم والأستاذ خليل عبد الله والأستاذ يعقوب الصانع والدكتورة معصومة المبارك باقتراح بقانون لإنشاء شركة مساهمة لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية، وتمت إحالته إلى اللجنة التشريعية لدراسته ورفعه للمجلس آملا من أعضاء اللجنة تلمس معاناة المواطنين من ظاهر مشاكل العاملة المنزلية والنفقات الباهظة التي يتكبدونها والتي أصبحت ظاهرة لا يخلو منها أي بيت كويتي.

«التشريعية» تبحث رفع الحصانة عن حماد

«حقوق الإنسان» البرلمانية تناقش مسودة قانون ديوان حقوق الانسان

يعقد عدة لجان اجتماعاتها اليوم وعلى طاولاتها عدد من القضايا المهمة، إذ تناقش لجنة الشؤون التشريعية والقانونية طلب رفع الحصانة النيابية عن النائب سعدون حماد في القضية رقم 293 لسنة 2013 حصر العاصمة والمقيدة برقم 2012/163 جنح الشويخ الصناعية، وتنظر مجموعة من الاقتراحات بقوانين.

كما تناقش لجنة الميزانيات والحساب الختامي ميزانية الهيئة العامة للاستثمار للسنة المالية 2014/2013 بحضور ممثلين عن ديوان المحاسبة، وزارة المالية، الهيئة العامة للاستثمار حيث أشارت اللجنة في مذكرة تحضرية أعدتها سابقا حول ميزانية الهيئة العامة للاستثمار إلى وجود أخطاء في البابين الاول والرابع من حيث اعداد الموظفين وجدول توزيع الدرجات وتكاليف المشاريع والموقف التنفيذي لمشروع مقر الهيئة.

بدورها، تناقش لجنة حقوق الانسان ودراسة أوضاع غير محددي الجنسية مسودة مشروع قانون ديوان حقوق الانسان، بحضور وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الاسلامية شريدة المعوشرجي، ورئيس إدارة الفتوى والتشريع، وتناقش لجنة الشئون الداخلية والدفاع الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم «35» لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة، كما تنظر لجنة المرافق العامة استكمال مناقشة الاقتراحات بقوانين بشأن بلدية الكويت، بحضور رئيس المجلس البلدي زيد العازمي ونائب رئيس المجلس البلدي، ومدير عام بلدية الكويت أحمد الصبيح، ومدير الإدارة القانونية ببلدية الكويت، ومدير إدارة المخطط الهيلكي ببلدية الكويت، ورئيس جمعية المهندسين الكويتية، ورئيس جمعية المحامين الكويتية، ورئيس غرفة صناعة وتجارة الكويت محمد عبدالله العبدالجادر.

وتتابع لجنة التحقيق لفحص عقد جسر جابر وعقد محطة الزور استكمال مناقشة ما يخص عقد جسر الشيخ جابر.

اللجان البرلمانية تواصل اجتماعاتها لإقرار القوانين المهمة

طالب بمنع الاختلاط في أحواض السباحة والملاعب وصالات الأندية

البوص يقترح حظر ارتداء ملابس عارية في الشواطئ والجزر الكويتية

قدم النائب سعد البوص اقتراحا دعا فيه إلى حظر ارتداء زي غير محتشم أو كاشف للعورات على الرجال والنساء مرتادي الشواطئ والجزر الكويتية والأماكن العامة وأماكن السباحة العامة، وجاء في نص الاقتراح ما يلي:

– بعد الاطلاع على الدستور، وعلى القانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له، وعلى القانون رقم 17 لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية والقوانين المعدلة له.

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

«مادة أولى»

تضاف إلى القانون رقم 16 لسنة 1960 المعدل بالقانون رقم 31 لسنة 1970، مادة جديدة برقم «198» مكررا نصها التالي:

مادة «198 مكررا»:

يحظر على الرجال والنساء مرتادي الشواطئ والجزر الكويتية والأماكن العامة وأماكن السباحة العامة ارتداء زي غير محتشم أو كاشف للعورات.

ويحظر الاختلاط بين الرجال والنساء في الملاعب والصالات الرياضية وأحواض السباحة الملحقة بالفنادق والنوادي الصحية والرياضية العامة والخاصة.

ويعاقب كل من يخالف هذا الحظر بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر، وبغرامة لا تجاوز خمسمئة دينار أو إحدى هاتين العقوبتين.

«مادة ثانية»

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه– تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وأرفق النائب مع اقتراحه مذكرة إيضاحية جاء فيها ما يلي:

جاء هذا الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة إلى برقم «198» مكررا إلى القانون رقم 16 لسنة 1960 المعدل بالقانون رقم 31 لسنة 1970، ليمنع المظاهر السلبية غير الإسلامية وغير المنسجمة مع تقاليدنا والتي انتشرت على الشواطئ وغيرها كالجزر واليخوت في المياه الإقليمية وأثناء ممارسة الألعاب الرياضية.

الصانع يسأل عن وقوع جرائم تزوير في البلدية

وجه النائب يعقوب الصانع سؤالا إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير البلدية الشيخ محمد العبدالله حول وقوع جرائم تزوير في البلدية، وجاء في نص السؤال ما يلي:

نما إلى علمنا وقوع جرائم تزوير في البلدية مما شكل فضيحة مدوية هزت البلدية وقد طالبت الادارة القانونية بتحويل تلك الجرائم إلى النيابة للتحقيق فيها وإحالة المسؤولين عنها للمحاكمة.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالاتي:

أولا: مدى صحة هذه المعلومات من عدمها؟

ثانيا: في حال صحتها ارجو افادتي بما يلي:

1 – من المسؤول عن اصدار رخص السلامة في البلدية؟ ومن المسؤول عن كتب إيصال الكهرباء بالبلدية؟

2 – الاجراءات المتبعة في البلدية من بداية تقديم المعاملة من المراجعين إلى استلام المعاملة بالموافقة أو بالرفض؟

3 – من المسؤول عن حمل الاختام التي تختم بها المعاملات وعلى أي معايير يخول له حمل هذه الأختام؟

4 – هل المسؤول عن حمل الاختام سلطة إنابة غيره في حملها والتوقيع نيابة عنه ولمن يجوز منح هذه الانابة؟

5 – إلى أي مرحلة وصل التحقيق في الشكاوى والمذكرات والتحقيقات الواردة في السؤال؟

6 – ما الاجراء الذي اتخذته الجهات المسؤولة تجاه القائمين على هذه الأفعال أو الحاملين لهذه الأختام المستخدمة في وقائع التزوير المختلفة؟

7 – تحديد الشخص الذي يقوم بالتوقيع والختم على المعاملات دون منحه الصفة الرسمية أو القانونية؟

8 – ما هي الجهات المسؤولة عن منح ترخيص السلامة ومن هو الشخص الذي يعتمد هذه التصاريح في بلدية الفروانية والعاصمة والجهراء كلا على حدا؟

9 – كشف بالشكاوي المقدمة ضد بلدية الكويت والخاصة بوقائع التزوير في الفترة من 2010/1/1 وحتى تاريخه والإجراءات التي تم اتخاذها تجاه كل شكوى؟

10 – عدد الموظفين المحالين إلى النيابة في جرائم تزوير خلال تلك الفترة؟ والأحكام الصادرة ضدهم؟

تتمات

نواب: لا تنازل

الدستورية وهو ما يعكس مدي تمسكها بالدستور وقناعتها في ادائها وثقتها في اداء وزرائها.

وتابع: ان ما حدث لا يعدو كونه هروباً للحكومة من المواجهة لافتا ان مثل هذه الخطوات لا تنجح في كل المرات مشيرا إلى ان الاتكال على التاجيل مرة واخرى تقديم الاستقالة فانه مؤشر على مدى ضعف الحكومة بل وسوف يؤثر على التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في المرحلة المقبلة.

وكشف عاشور انه سوف يبين في الجلسة المقبلة كيفيه التعامل مع الحكومة اذا ما استمرت على التاجيل والاستقالة لمواجهة الاستجوابات التي تقدم لها.

وحول احالة عدد من الاشخاص الذين وردت اسماؤهم في قضية الداو للنيابة العامة قال عاشور يفترض ان تكون المواد المتضمنة للاحالة مدعومة بالمستندات والقرارات وكل ما يتعلق بالقضية لافتا ان الاحالة بحد ذاتها فهي لا تفيد لاسيما واذا كانت ناقصة مؤكدا انها بهذه الوضعية تمثل للمحالين نوعاً من الحصانه لهم اكثر من كونها ادانة.

ومن جانبه قال النائب خليل الصالح ان البلاد تمر بمرحلة سياسية جديدة متمثلة في الحكومة والمجلس لاسيما بعد ان تخندقت الحكومة في الاستقالة الجماعية بعد ان جزعت من الاستجوابات التي قدمت اليها مؤخرا.

واضاف الصالح في تصريح خاص للصباح ان هذا الوضع بحد ذاته لا يعكس نهائيا التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية خاصة وان النواب لم يقترفوا شيئا بعد فوق العادة حتي تتعامل الحكومة مع المجلس بهذه الصورة.

واوضح ان رئيس مجلس الامة استطاع ان يخفض عدد الاستجوابات التي كان بعض النواب ينتوي تقديمها بعد اقناعهم ان يكون عددها لما هو عليه حاليا.

وبين الصالح انه يضاف الى الانجازات السياسية لسمو رئيس مجلس الوزراء القرار الشجاع الذي تضمن ايقاف القيادات النفطية وتكليف الجهات المعنية بالدولة بما فيها الفتوى والتشريع بإعداد ملف قضية الداو بكامل معطياته تمهيدا لإرساله للنيابة العامة.

وقال اذا لم تحضر الحكومة جلسة 28 الجاري فهذا يعد استسلاما مبكرا منها واذا ما استمر المجلس بعد حكم المحكمة الدستورية المرتقب «فالحكومة سلم عليها» على حد تعبيره.

وبدوره علق النائب نبيل الفضل على ما يتردد بان الحكومة سوف تطلب في الجلسة المقبلة تأجيل نظر استجوابي وزيري الداخلية والنفط لمدة ثلاثة اسابيع مؤكدا انه من حق الحكومة ان تطلب ما تشاء وفي المقابل ايضا من حق المجلس ان يقرر ما يشاء مشيرا ان هذا هو العمل الديمقراطي البرلماني الصحيح.

وقال الفضل في تصريح خاص لـ«الصباح» اننا في مرحلة تشهد اتفاقا على ضرورة حل المشكلات بكافة الطرق لافتا انه لا توجد مشكلة صعبة على الحل ما دامت هناك نية لحلها لاسيما مع توافر النوايا الصادقة من قبل رئيسي السلطتين التشريعية والتنفيذية.

واوضح ان استجواب وزير النفط فرض نفسها على الساحة بعد ان اصبحت قضية الداو تمثل رأيا عاما لذلك فان المجلس اصبح في حل من التزامه بالتهدئة والمهلة للحكومة لمدة ستة اشهر.

اما عن استجواب وزير الداخلية فقال الفضل انه يؤمن بضرورة التغيير في هذه الوزارة غير انه لا يرى ثمة طارئا جديدا يستوجب او يحتم تقديم هذا الاستجواب للنائب الاول، مشيرا انه ضد التزاحم على تقديم الاستجوابات من قبل النواب بغض النظر عن شخص الوزير المستجوب واصفا ما يحدث من هذا التزاحم والتدافع على الاستجوابات بأنه مجرد «سذاجة سياسية» وان من شأنه اضعاف اداة الاستجواب وتقويه المستجوب.

وعن خطوة احالة عدد من الاسماء التي ورت في قضية الداو الي النيابة العامة واعتراض البعض عليها مؤكدين انها تمثل تحصينا للمحالين قال الفضل النيابة العامة خصم شريف لا يمكن نهائيا لاحد ان يشكك فيها داعيا من يعترضون على الاحالة للنيابة بان يقدموا حل واصفا تصريحاتهم «بالمراهقات السياسية السخيفة» على حد تعبيره.

لكنه في الوقت ذاته أكد الفضل ان هناك شبهة بقيام وزير النفط المطلوب استجوابه والمشتبه فيه بإحالة هؤلاء الاشخاص للنيابة العامة داعيا الى ضرورة تصحيح هذا الخطأ.

اما النائب طاهر الفيلكاوي فاوضح ان المجلس مد يد التعاون للحكومة منذ البداية وانه عندما اجل الاستجوابات السابقة كان بهدف اعطاء الوزراء فسحة للالتفات الى وزاراتهم وتصحيح الاخطاء فيها.

واضاف الفيلكاوي في تصريح لـ«الصباح» ان المجلس الحالي قام ببعض الانجازات التي لم يستطع عدد من الوزراء في الحكومة الحالية مواكبتها مشيرا ان استجواب وزير النفط لا يختلف اثنان عليه.

وبين ان تقديم بعض الوزراء لاستقالاتهم يدل على مدى ضعفهم واعترافهم بان هناك خللا في وزاراتهم وانهم لا يستطيعون مواجهة اي استجواب يقدم اليهم خاصة بعد ان فتح باب الاستجوابات بتقديم الاستجوابين الاخرين لاسيما بعد كتلة المستقلين التي كانت تعد صمام الامان في الاستجوابات هي من قدمت استجواب وزير النفط.

واوضح الفيلكاوي ان خطوة الحكومة لعدم حضور الجلسات سوف يكون من شأنه تأليب بعض النواب المعتدلين عليها بل ويحرج الكثير من الاعضاء المناصرين للحكومة.

وتابع محذرا الحكومة اذا ما تغيبت عن حضور الجلسة المقبلة فسوف لن يكون لها اي صوت في المجلس بل وان كل الاستجوابات التي تقدم لها مستقبلا حتى وان كانت غير مستحقة او شخصانية فلن يستطيع النواب التصدي لها بعد متوقعا في الوقت ذاته ان تحضر الحكومة للجلسة المقبلة وتسير الامور لما كانت عليه طبيعية.

وعن استجواب وزير الداخلية كشف الفيلكاوي بانه كان هناك اتفاق على تأجيله او تحويله للجنة التشريعية غير انه بعد ان غابت الحكومة عن الجلسة الماضية فقد تغير الموقف مشيرا الي انه سوف يعقد اجتماعا خلال الاسبوع الجاري لكتلة المستقلين لتحديد مواقفها الجديدة.

وحول ما يتردد بان الحكومة سوف تطلب تأجيل استجوابي وزيري الداخلية والنفط لمدة ثلاثة اسابيع قال الفيلكاوي من حق الحكومة لاتحبا ان تطلب اسبوعين ويجاب لطلبها اما الاسبوع الثالث فامره يعود للمجلس مشيرا انه لو كانت الحكومة حضرت الجلسة الماضية وطلبت هذا الطلب لكانت كتلة المستقلين وافقت عليه اما في ظل عدم حضورها فهناك صياغة موقف جديد من قبل الكتلة.

«الداخلية البرلمانية»

كما تعقد لجنة الميزانيات والحساب الختامي اجتماعاً لها لمناقشة ميزانية الهيئة العامة للاستثمار للسنة المالية 2014/2013 بحضور ممثلين عن: ديوان المحاسبة، وزارة المالية، الهيئة العامة للاستثمار.

حيث اشارت اللجنة في مذكرة تحضيرية اعدتها سابقا حول ميزانية الهيئة العامة للاستثمار الى وجود اخطاء في البابين الأول والرابع من حيث اعداد الموظفين وجدول توزيع الدرجات وتكاليف المشاريع والموقف التنفيذي لمشروع مقر الهيئة.

«التسليف»: خطة

دوره الوطني ورسالته التنموية ضمن المسار الذي رسمه لخدمة المواطنين.

وقال ان العمل يجري على قدم وساق لتجديد بعض الأفرع مشيرا الى ان ادارة العلاقات العامة نظمت أخيرا حفلا لموظفي البنك في ذكرى مرور عام بعد تجديد الفرع الرئيسي كما أقام البنك يوما ترفيهيا للمراجعين والموظفين.

الجابر: موقع

ثامر جابر الأحمد الصباح «أن الهدف من تدشين الموقع هو تعميق الروابط الأخوية والثنائية بين دولة الكويت وشقيقتها المملكة العربية السعودية من خلال تسهيل الإجراءات على المواطنين الكويتيين والإخوة السعوديين وكذلك الوافدين التي قد تتطلبها بعض الجهات الرسمية لدى البلدين».

ودعا الشيخ ثامر إلى المبادرة بالاتصال على السفارة أو المكاتب الفنية الملحقة بالسفارة عند الحاجة إلى المساعدة إذ سيكون الدبلوماسيون والعاملون على أتم الاستعداد لتلبية كافة الاحتياجات مشيرا إلى تخصيص خط ساخن على مدار الساعة «0500554256».

ويقدم الموقع نبذة عن العلاقات الكويتية – السعودية ونظرة عامة على الكويت وقائمة بأسماء أعضاء السلك الدبلوماسي العاملين في السفارة والملحقية العسكرية والخدمات القنصلية إلى جانب أنشطة وأخبار السفارة.

يذكر أن الموقع الإلكتروني للسفارة الكويتية لدى المملكة هو www.kuwaitembassy.sa.

«البلدية»: اختناقات

يعاني حاليا اختناقات مرورية لفترات طويلة.

وقال مدير ادارة الرقابة الهندسية في البلدية المهندس نزار الصايغ لـ«كونا» أمس ان البلدية خاطبت وزارات الأشغال والمواصلات والداخلية لتشكيل فريق عمل لدراسة الوضع المروري المتوقع على شبكة الطرق لوضع الحلول اللازمة.

وبين الصايغ انه من المتوقع ان تشهد شبكة الطرق المحيطة بجامعة الكويت في الشدادية اختناقات مرورية كبيرة نظرا لمحدودية الطاقة الاستيعابية للطريق الدائري السادس والطريق الدائري السادس والنصف المزمع طرحه للتنفيذ.

وأضاف ان المناطق الجديدة التي تنفذ وزارة الأشغال العامة بنيتها التحتية تمهيدا لقيام اصحاب العقارات ببناء قسائمهم في كل من الفنيطيس وابوفطيرة والمسيلة وغيرها من المناطق التي يخدمها طريق الفحيحيل السريع ستشهد اختناقات مرورية كبيرة.

وأشار الى ان طريق الفحيحيل السريع يعاني هو أيضا كثافات مرورية عالية حيث يعد من اهم الطرق السريعة والحيوية نظرا لتخديمه اهم المستشفيات الحكومية «الأميري ومبارك والعدان» بالإضافة الى المستشفيات الخاصة في ضاحيتي الجابرية وصباح السالم وغيرهما.

«الأوقاف»: آلية

واضاف الشعيب في تصريح صحافي عقب لقائه ممثلي احدى الشركات الهولندية المتخصصة في مجال صناعة المعلقات ومصابيح الاضاءة الموفرة للطاقة ان الوزارة حققت نتائج متميزة منذ بداية مشروع الترشيد وضعتها في مقدمة الوزارات والمؤسسات والهيئات في البلاد.

وذكر ان الوزارة تحظى بمكانة متميزة في مجال الترشيد نتيجة الأسلوب العلمي القائم على الأبحاث والدراسات والخطة التي انتهجتها والتي تسير في اطارها الصحيح وفق خطوات مدروسة.

وبين الشعيب ان الوفد قدم عرضا مرئيا تضمن مميزات الية جديدة في الاضاءة تتمثل في عملها بنفس الكفاءة لمدة زمنية تصل الى 50 الف ساعة أي ما يعادل 15 سنة تقريبا كما ان لديها القدرة لتعمل بعد ذلك حتى 100 الف ساعة أي ما يعادل 30 سنة تقريبا بكفاءة تصل الى 70 في المئة من طاقته.

وقال ان الوفد زار مسجد مستشفى الفروانية وقدم تصميما لاضاءته مع امكانية تغيير الاضاءة بألوان مختلفة وفق أوقات الصلاة أو الأيام وبداية الشهور والمناسبات الدينية كشهر رمضان والأعياد وغيرها وذلك عن طريق الضبط المسبق بالحاسب الالي.

«الداخلية»: تحرير

الصادرة انه تم تسجيل 1658 مخالفة مرورية في نطاق محافظة العاصمة وحجز85 مركبة وإحالة 13 شخصا إلى النظارة، بينما تم توقيع1385مخالفة وحجز 40 مركبة في محافظة الفروانية، وإحالة 32 شخصا إلى النظارة.

وأضافت أن محافظة حولي سجلت 2300 مخالفة وتم حجز 150 مركبة، وإحالة 35 إلى النظارة بينما بلغ عدد المخالفات المرورية في الأحمدي 1775 مخالفة وحجز 75 مركبة، وإحالة 6 أشخاص إلى النظارة.

وفي محافظة مبارك الكبير تم تسجيل 269 مخالفة وحجز 7 مركبات، وإحالة 3 أشخاص إلى النظارة بينما بلغت المخالفات في الجهراء 2091 مخالفة وحجز45 مركبة، وإحالة 29 إلى النظارة.

وأشارت إلى أن إدارة العمليات بالإدارة العامة للمرور سجلت 1827 مخالفة خلال عطلة نهاية الأسبوع وقامت بحجز165 مركبة، وإحالة 8 أشخاص إلى نظارة المرور، وتم تسجيل 237 مخالفة وحجز 3 مركبة في المطار.

جهاز «البدون»

تلافت الازدحام والتكدس مضيفة ان وتيرة توزيع البطاقات تسير على نحو جيد.

وأضاف البعيجان ان الجهاز وزع منذ مطلع شهر ابريل الماضي 11179 بطاقة من النوع القديم تحمل ملصق تأمين ضد التزوير مشيرا الى أن مجلس الوزراء أصدر في وقت سابق تعميما على كل أجهزة الدولة ومؤسساتها باعتماد البطاقات الجديدة.

ودعا جميع حاملي البطاقات الى مراجعة الجهاز قبل انتهاء بطاقاتهم بعشرة أيام حتى يتسنى لهم تسلم البطاقات في مواعيدها المقررة.

مصر: المواجهات

الساعات الأولى من صباح الامس، بين قوات الأمن وعشرات «الملثمين»، ممن شاركوا في المظاهرة المليونية التي دعت إليها العديد من الأحزاب والقوى السياسية، تحت شعار «العودة للميدان وخلع الإخوان».

وذكر التلفزيون المصري أن عدداً من «الملثمين» المشاركين في فعاليات التظاهر بميدان التحرير، قاموا بمهاجمة أفراد الشرطة المتواجدين في محيط السفارة الأمريكية، وميدان «سيمون بوليفار»، باستخدام الحجارة وزجاجات المولوتوف، مما اضطر قوات الأمن إلى استخدام قنابل الغاز المسيل للدموع لتفريقهم.

كما أفادت وكالة أنباء الشرق الأوسط، بحسب ما نقل موقع «أخبار مصر»، بأن «الملثمين»، الذين لم تكشف السلطات الرسمية عن انتماءاتهم، قاموا بمنع حركة السيارات على كوبري «قصر النيل»، ولم يسمحوا إلا بمرور الدراجات البخارية فقط على الكوبري المؤدي إلى ميدان التحرير.

وأشارت الوكالة الرسمية إلى أن قوات الأمن ألقت القبض على «عدد من الصبية والشباب»، على خلفية الاشتباكات التي وقعت في محيط السفارة الأمريكية وفندقي «سميراميس» و«شبرد»، ولم تورد وسائل الإعلام الرسمية أي بيانات عن سقوط ضحايا نتيجة تلك الاشتباكات.

الى ذلك قال شهود عيان إن أفرادا غاضبين من الشرطة المصرية واصلوا إغلاق معبر رفح الحدودي مع قطاع غزة امس احتجاجا على اختطاف سبعة من زملائهم في محافظة شمال سيناء كان عدد منهم يعمل مع الشرطة بالمحافظة.

وبدأ الاحتجاج يوم الجمعة عندما وضع أفراد الشرطة المحتجين اسلاكا شائكة عند مدخل المعبر وأغلقوا البوابات بالسلاسل تاركين مئات الفلسطينيين وقد تقطعت بهم السبل على جانبي المعبر.

وخطف إسلاميون مسلحون سبعة مجندين في الساعات الأولى من صباح يوم الخميس للمطالبة بالإفراج عن متشددين سجناء.

العراق: مواجهات

مسؤولي الأمن والدفاع والمخابرات لمناقشة ملابسات «التدهور الخطير وتقديم التفسيرات المقنعة والمهنية إلى الشعب العراقي».

وفي محافظة الأنبار، قال مصدر أمني إن مسلحين مجهولين قاموا صباح الامس باختطاف خمسة من عناصر الشرطة شرقي مدينة الرمادي.

وقال مصدر بشرطة الأنبار إن مسلحين مجهولين يستقلون سيارة مدنية أطلقوا النار من أسلحة كاتمة للصوت على سيارة مدنية كان يستقلها ضابط شرطة برتبة نقيب وأحد عناصر حمايته لدى مرورها في شارع زوابع غرب الفلوجة، مما أسفر عن مقتل الأول وإصابة الثاني بجروح.

وفي تطور آخر أيضا، أكد مصدر أمني مقتل جندي وإصابة اثنين آخرين في تفجير عبوة ناسفة استهدفت دورية للجيش العراقي بحي الإصلاح الزراعي غربي الموصل.

وكان شرطيان قتلا وأصيب آخرون صباح الامس في تفجير عبوة ناسفة استهدفت دورية للشرطة العراقية بمنطقة أصلبي جنوب الموصل.

سوريا: «الكيماوي»

إلا أن باريس أبدت رفضها لمشاركة إيران في مثل هذا المؤتمر الدولي، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية فيليب لاليو للصحافيين في باريس «ليست إيران، على حد علمنا، المعرضة للخطر. إنما هو الاستقرار الاقليمي ولا يمكننا تصور كيف أن دولة تمثل تهديدا لهذا الاستقرار يمكن أن تحضر هذا المؤتمر».

ومن جانبها قالت الولايات المتحدة الأمريكية انها لا تستبعد أو تشترط وجود أي طرف في المؤتمر.

وشدد وزير الخارجية الروسية على أنه لا يمكن التوصل إلى حل للأزمة السورية إلا من خلال «حوار يشمل السوريين كافة، وبمشاركة كل القوى السورية ودون أي تدخل خارجي بأسرع وقت ممكن».